

نَحْنُ عَبْدُ اللَّهِ الثَّانِي بْنُ الْحَسِينِ مَلِكُ الْمُمْلَكَةِ الْأَرْدُنِيَّةِ الْهَاشِمِيَّةِ

ور بمقتضى المادة (٣١) من الدست

٢٠٢٤/١١/١٢ تاريخ الوزارة مجلس الوزراء ما قرره على وبناء

نأمل بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٠١) لسنة ٢٠٢٤

نظام معدل لنظام إعفاء أرباح صادرات السلع والخدمات من ضريبة الدخل

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام إعفاء أرباح صادرات السلع والخدمات من ضريبة الدخل لسنة ٢٠٢٤) ويقرأ مع النظام رقم (١٠٦) لسنة ٢٠١٦ المشار إليه فيما يلي بالنظام الأصلي وما طرأ عليه من تعديل نظاماً واحداً ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.



المادة ٢ - يعدل مطلع الفقرة (أ) من المادة (٤) من النظام الأصلي بالغاء عبارة (حتى تاريخ ٢٠٢٥/١٢/٣١) الواردة فيه والاستعاضة عنها بعبارة (حتى تاريخ ٢٠٣٣/١٢/٣١).

٢٠٢٤/١١/١٢

عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء
وزير الاتصالات
وزير النقل بالموكالات
الدكتور جعفر عبد الفتاح حسان

وزير المياه والري
وزير البيئة بالموكالات
المهندس رائد مطر رفعت أبوالسعود

وزير الأشغال العامة والإسكان
وزير العناية بالثروة المعدنية بالموكالات
المهندس أحمد ماهر حمدي توفيق أبوالسعون

وزير الادارة المحلية
وزير النقل بالموكالات
المهندس وليد محى الدين سليمان المصري

وزير الاتصالات
وزير دولة معاشرة المومoni
الدكتور محمد حسين سعد الموموني

وزير العدل
وزير الصناعة والتجارة والتموين
الدكتور سامي شحادة التلهوني

وزير السياحة والأثار
لينا مظفر حسن عناب
وزير دولة للشؤون الاقتصادية
مهند شحادة خليل خليل

وزير الزراعة
وزير دولة معاشرة الحنيفات
المهندس خالد موسى شحادة الحنيفات

وزير التخطيط والتعاون الدولي بالموكالات
يعرب فلاح مقلح القضاة

وزير الاستثمار
المهندس منى حمدان عليان غرابيبة
وزير دولة للشئون الخارجية
مهند شحادة خليل خليل

وزير الأوقاف والشئون وال المقدسات الإسلامية
وزير دولة معاشرة العوبيدي
الدكتور محمد احمد مسلم الخلايله

وزير التربية والتعليم
وزير التعليم العالي والبحث العلمي
الدكتور عزتى محمود مقلح محافظة

وزير الصحة
الدكتور فراس إبراهيم أرشيد الهواري

وزير التنمية الاجتماعية
وفاء سعيد يعقوب بنى مصطفى

وزير الداخلية
مازن عبد الله هلال الفراية
وزير دولة للشؤون الخارجية
وزير الخارجية وشئون المغتربين بالموكالات
الدكتورة ثانسي احمد ابراهيم نمرودة

وزير الشئون السياسية والبرلمانية
عبد المنعم صالح شحادة العودات

وزير دولة لشئون رئاسة الوزراء
عبد الله نوافان السعواد العداون

وزير دولة للشئون القانونية
الدكتور فياض ملقي عقيل القضاة

وزير العمل
خالد محمود محمد البكار

وزير المالية
الدكتور عبدالحكيم موسى عبد القادر الشبل

وزير الثقافة
مصطففي نصر مصطفى الرواشدة

وزير دولة للتطوير القطاع العام
الدكتور خير عبد الله عياد أبو صعييل

وزير الشباب
المهندس يزن حسين سليمان الشديفات

وزير الاقتصاد الرقمي والريادة
المهندس سامي عيسى عيد سميرات



نظام إعفاء أرباح صادرات السلع والخدمات من ضريبة الدخل وتعديلاته رقم 106 لسنة 2016
المنشور على الصفحة 4481 من عدد الجريدة الرسمية رقم 5415 بتاريخ 16/8/2016
صادر بموجب الفقرة ه من المادة 4 من قانون ضريبة الدخل وتعديلاته رقم 34 لسنة 2014

المادة 1

يسمى هذا النظام (نظام إعفاء أرباح صادرات السلع والخدمات من ضريبة الدخل لسنة 2016) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة 2

أ. يكون للكلمات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها أدناه، ما لم تدل القرينة على غير ذلك:

القانون	قانون ضريبة الدخل.
الوزير	وزير المالية.
الدائرة	دائرة ضريبة الدخل والمبيعات.
المدير	مدير عام الدائرة.
المكلف	كل شخص ملزم بدفع الضريبة أو اقتطاعها أو توريدتها وفق أحكام القانون.

ب. تعتمد التعريف الواردة في القانون حيثما ورد النص عليها في هذا النظام ما لم تدل القرينة على غير ذلك.

المادة 3

يعفى من الضريبة إعفاء كلياً الدخل الصافي المتحقق للمكلف من تصدير السلع ذات المنشأ المحلي إلى خارج المملكة حتى تاريخ 31/12/2018.

المادة 4

أ. يعفى من الضريبة إعفاء كلياً الدخل الصافي المتحقق للمكلف من تصدير الخدمات التالية حتى تاريخ 31/12/2025.

1. خدمات الحاسوب.
2. خدمات دراسة الجدوى الاقتصادية.
3. خدمات الاستشارات القانونية والهندسية والمحاسبية والتدقيق.
4. خدمات استشارات الإدارة العامة.
5. خدمات استشارات الإدارة المالية.
6. خدمات استشارات إدارة الموارد البشرية.
7. خدمات استشارات إدارة الإنتاج.
8. خدمات الدراسات الدوائية.
9. خدمات تكنولوجيا المعلومات.
10. خدمات مقدمة على شبكة الانترنت لعملاء خارج المملكة.
11. خدمات التعاقد الخارجي (التعهيد).
12. خدمات الإنتاج التلفزيوني والسينمائي.
13. خدمات التحكيم الدولي الذي يجري كلياً أو جزئياً في المملكة بما يشمل أتعاب المحكمين والمحامين والخبراء، ويشترط في ذلك أن يكون واحد على الأقل من عناصر العملية التحكيمية أجنبياً مثل جنسية أحد طرفي التحكيم أو أحد محامييه أو أحد المحكمين أو القانون الواجب التطبيق على النزاع.
- ب. يشترط لإنفاذ أحكام الخدمات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة إعداد تلك الخدمات في المملكة وتصديرها إلى خارجها وتعتبر الخدمات المعدة خارج المملكة المقدمة على شبكة الانترنت لمنشأة مسجلة ومرخصة في المملكة وتم بيع هذه الخدمات من قبلها إلى خارج المملكة على شبكة الانترنت، معدة داخل المملكة.

تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديلها بموجب النظام المعدل رقم 79 لسنة 2017 .

المادة 5

- أ . يشترط لإنفاذ أحكام القانون والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه.
- ب. مع مراعاة ما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة، يلزم المكلف بالاحتفاظ ببيانات مالية تبين الدخل الإجمالي المتأتي من مبيعات التصدير المنصوص عليها في هذا النظام.
- ج. في حال عدم احتفاظ المكلف ببيانات مالية الواردة في الفقرة (ب) من هذه المادة، يتم احتساب كلفة مبيعات التصدير وفق المعادلة التالية:

كلفة		صافي
المبيعات الكلية	×	مبيعات التصدير المغفاة
<hr/>		
صافي المبيعات الكلية		
<p>د. يتم احتساب الدخل الإجمالي المتأتي من مبيعات التصدير وفق المعادلة التالية:</p> <p>(صافي مبيعات التصدير مطروحا منه تكفة مبيعات التصدير).</p> <p>هـ. يتم احتساب الدخل الصافي من مبيعات التصدير على النحو التالي:</p> <p>(الدخل الإجمالي من التصدير مطروحا منه المصارييف المباشرة المتعلقة بمبيعات التصدير المغفاة من الضريبة وحصة مبيعات التصدير من المصارييف المقبولة المشتركة).</p> <p>وـ. يتم احتساب حصة مبيعات التصدير من المصارييف المقبولة المشتركة وفق المعادلة التالية:</p>		

المصارييف المقبولة		صافي مبيعات
المشتراكـة	×	تصدير المغفـاة
<hr/>		
صافي المبيعات الكلية		
<p>زـ. لغايات هذه المادة، يكون للعبارات الواردة فيها المعاني التالية:</p> <p>الدخل الإجمالي من التصدير : دخل المكلف القائم من مبيعات التصدير.</p> <p>صافي مبيعات التصدير المغفـاة : إجمالي مبيعات التصدير (المغفـاة) بعد استبعـاد التصدير مردودـات المبيعـات والمسمـوحـاتـ المـتعلـقةـ بهاـ.</p> <p>صافي المبيعـاتـ الكلـيةـ : إجماليـ المـبيـعـاتـ الكلـيةـ منـ السـلـعـ والـخـدـمـاتـ الكلـيةـ حـسـبـ مـقـضـيـ الـحـالـ بـعـدـ استـبعـادـ مرـدـودـاتـ المـبيـعـاتـ والمـسمـوحـاتـ المـتعلـقةـ بهاـ.</p> <p>المصاريـفـ المـقـبـولـةـ المشـتـرـاكـةـ : المصـاريـفـ الكلـيةـ مـطـرـوـحـاـ منـهاـ المصـاريـفـ المباشرـةـ المـتعلـقةـ بـالتـصـدـيرـ المـعـفـىـ والمـصـاريـفـ غـيرـ المـقـبـولـةـ ضـريـبيـاـ.</p>		

المادة 6

يشترط لمنح إعفاء التصدير المنصوص عليه في هذا النظام تقديم الوثائق التالية:

- أ. شهادة المنشأ الصادرة عن الجهة المختصة التي ثبت أن السلعة المصدرة ذات منشاً محلي.
- بـ. فاتورة أو عقد البيع للسلعة أو الخدمة المصدرة.

- ج. البيانات الجمركية للسلع المصدرة.
- د. إثبات أن مكان الاستفادة من الخدمة المصدرة خارج المملكة وأن يكون مكان الخدمة المصدرة خارج المملكة ذات منشأ محلي.

المادة 7

- أ. يستثنى من الإعفاءات الواردة في هذا النظام الأرباح الناجمة عن ما يلي:
1. تصدير السلع الناتجة من تعدين المواد الأساسية.
 2. تصدير السلع والخدمات التي تشملها البروتوكولات التجارية واتفاقيات الدفع والتسليد الثنائية وأى اتفاقيات تعقدها الحكومة والتي تتضمن تبادل أي سلع أو خدمات مما كانت مع أي دولة أخرى.
 3. تصدير أي سلعة يوافق مجلس الوزراء بناء على تسيير مشترك من الوزير والوزير المختص على استثنائها.
- ب. لا يعتبر تصديراً بيع السلع والخدمات إلى الأسواق الحرة والمناطق التنموية والمناطق الحرة ومنطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.

المادة 8

لا يجوز تنزيل أو تدوير خسارة المكلف المتحققة من التصدير للسلع والخدمات.

المادة 9

يطبق هذا النظام على الفترة الضريبية 2015 وما يليها.

المادة 10

يلغى (نظام إعفاء أرباح صادرات السلع والخدمات من الضريبة رقم (70) لسنة 2010).

13/7/2016